النشـــرة
# الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني 2011 المجلد 41 العدد 005

منظمة العفو الدولية

أوقفوا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في إندونيسيا

الماضي الدامي للبحرية الشيلية

# أوروبا تخذل اللاجئين الفارين من ليبيا

© Amnesty International

شبان يشاركون في ورشة عمل لحقوق الإنسان نظمتها «مؤسسة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والبيئية»، وهي منظمة نيجيرية غير حكومية. ويعيش هؤلاء ويعملون في شوارع بورت هاركورت، بنيجيريا، منذ إخلائهم قسراً من منازلهم. يوليو/تموز 2011.

# مرحباً بكم إلى النشرة الإخبارية،

عندما تقوم السلطات بإخلاء الناس قسراً من بيوتهم وتنتزعهم من كل ما ألفوه، يخلّف ذلك تدميراً هائلاً يكاد يكون متماثلاً في جميع الأماكن على نحو يثير الحنق. فالجميع تداس حقوقهم. أما آراؤهم فلا يأبه بها أحد.

إن حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون أبداً قضية محلية. فعندما يضطر اللاجئون إلى الفرار من ليبيا قسراً بسبب الحرب الدائرة هناك، لا ينبغي أن تقع المسؤولية في إيواء هؤلاء على عاتق الدول المجاورة وكفى. وكما نحاجج في قصتنا على الصفحة الرابعة، ينبغي على أوروبا أن توفر الفرصة لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين، ولا سيما لما للدول الأوروبية من باع في الحرب الليبية كطرف من أطرافها عبر عضويتها في الناتو.

فحقوق الإنسان مشكلة كل منا. وعندما يبادر أي إنسان بالتحرك، فهو إنما يصبح جزءاً من الحل الذي لا يجوز أبداً أن يتأخر.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،**
**فريق النشرة الإخبارية**

أرسلوا جميع تعليقاتكم ومقترحاتكم إلى:

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programme
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW
United Kingdom

أو أرسلوا رسائل إلكترونية على العنوان
yourwire@amnesty.org

صدرت للمرة الأولى في العام 2011 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org

© Amnesty International Publications 2010
رقم الوثيقة: NWS 21/005/2011 Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: طالبة لجوء داخل إحدى «قاعات الحشر» الثلاث في مركز حدود السلوم، بمصر، يوليو/تموز 2011. وقد تم تهجير آلاف طالبي اللجوء أو اللاجئين الذين كانوا يعيشون في ليبيا أو يعبرونها مجدداً منذ اندلاع النزاع في البلاد.
© UNHCR/E. Hockstein

## الحصول على النشرة الأخبارية

هل تود معرفة المزيد حول حملات منظمة العفو الدولية أو استخدام الموقع الإلكتروني للنشرة الإخبارية من أجل نضالك؟

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org. وللحصول على نسخة مجانية مطبوعة منها، كل ما تحتاجه هو الانضمام إلى العضوية الدولية - يرجى الرجوع إلى الصفحة ما قبل الأخيرة من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل.

ويمكن للمؤسسات شراء نسخ. وثمن ست نسخ في السنة للمؤسسات هو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/ 41 يورو. وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية شراء نسخ من أجل أعضائها. ويرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم +44 207 413 5814/5507.

# من النشرة الإخبارية

## في هذا العدد

### جدول الأعمال

اطلعوا على الأخبار الواردة من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية. وابعثوا ببطاقة بريدية تطالب بوضع حد للإفلات من العقاب عما يرتكب من جرائم ضد الإنسانية في هايتي.

الصفحة 2

### من يراقب ممارسات الشرطة في الجمهورية الدومينيكية؟

تقول تشيارا ليغيوري إن من حق شعب الدومنيكان أن تكون لديه قوة شرطة تستطيع حمايته حقاً. إفعل ما تستطيع لدعم هذا الحق.

الصفحة 6

### اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

إبعث ببطاقة بريدية تدعو إلى حماية نساء سوازيلاند من العنف الجنسي والاسري، وفكر فيما يمكن أن تفعل لدعم النساء في أنحاء العالم الأخرى.

الصفحة 8

### حان الوقت لوقف التمييز في تركيا

ميلينا بويوم تتحدث عن الناشطين الذين يكافحون التمييز ضد المثليين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر وضد ما يتعرضون له من انتهاكات في تركيا. إبعث ببطاقة بريدية إلى رئيس الوزراء وأضف صوتك.

الصفحة 15

### العيد الخمسون لمنظمة العفو

تحديثات وتحركات للأشهر القليلة المقبلة.

الصفحة 17

### لا عون من أوروبا

أدى النزاع في ليبيا إلى تشريد آلاف اللاجئين وطالبي اللجوء، الذين لا يجدون مكاناً يذهبون إليه. شارلوت فيليبس تود معرفة لماذا لم تفعل أوروبا شيئاً يذكر حتى الآن في هذا الخصوص.

الصفحة 4

### كفاح أطفال الشوارع من أجل البقاء في نيجيريا

لوسي فريمان تسجل مشاهداتها بشأن قمع الشرطة لأطفال الشوارع في نيجيريا.

الصفحة 7

### عمليات الإخلاء القسري

أناس من مختلف أنحاء العالم يصفون ما مروا به عندما اقتلعوا من منازلهم ومجتمعاتهم.

الصفحة 12

ميغنا أبراهام تستعرض ما ينبغي القيام به لوقف ما يحدث.

الصفحة 14

### ليس ثمة علاج سريع للإرهاب

ويدني براون تستعرض كيف قوضت الطريقة التي جرى الرد بها على هجمات 11 سبتمبر حقوق الإنسان.

الصفحة 16

### مقابلة النشرة الإخبارية

قاتل بات وفريد بينيتس لعقود من أجل محاسبة مرتكبي الجرائم في شيلي في سبعينيات القرن الماضي. اقرأ قصتهما على

الصفحة 18

**مناشدات عالمية**
**بادر إلى**
**القراءة والتوزيع والتحرك الآن**

انظر الملحق الداخلي

# جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

© Amnesty International

سوق قرية قرشي، بجنوب كردفان، السودان.

### أفريقيا

## مدنيون في مرمى النيران في السودان

تقوم القوات السودانية المسلحة بعمليات قصف عشوائي للمناطق المدنية في منطقة جنوب كردفان، في جبال النوبة، وبمنع المساعدات من الوصول إلى النازحين المحتاجين إليها بصورة ماسة. وقد زار باحثون من منظمة العفو الدولية و«هيومان رايتس ووتش» الإقليم في أواخر أغسطس/آب لتقصي الحقائق بشأن 13 ضربة جوية قتل فيها ما لا يقل عن 26 مدنياً. وتقول دوناتيلا روفيرا، كبيرة المستشارين لمواجهة الأزمات في منظمة العفو الدولية، إن «الحكومة السودانية تفلت من العقاب على ما ترتكب من جرائم قتل وتحاول سد السبل أمام معرفة العالم الخارجي بحقيقتها». وتضيف: «يتعين على المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن الدولي، التوقف عن الإشاحة بوجهه عما يحدث واتخاذ التدابير لمواجهة هذا الوضع».

http://tinyurl.com/skordofan

### ما لا يقل عن 88

عدد **الوفيات في الحجز** التي جرى الإبلاغ عنها في سورية أثناء الاحتجاجات الجماهيرية ما بين 1 أبريل/نيسان و15 أغسطس/آب 2011.

### آسيا والمحيط الهادئ

## سكان أستراليا الأصليون يكافحون من أجل حقوقهم في الأراضي

يطالب السكان الأصليون في أستراليا باحترام حقهم في البقاء على أراضي أجدادهم. فمن شأن تشريعات وسياسات وضعت دونما تشاور كاف معهم أن تجبر مجتمعات السكان الأصليين، في نهاية المطاف، على الانتقال إلى البلدات والمدن القريبة. وقد أصدرت المنظمة مؤخراً تقريراً في هذا الشأن تحت عنوان أستراليا: 'الأرض تبقينا معاً' – حق السكان الأصليين في أراضي أجدادهم التقليدية في الشمال.

http://tinyurl.com/aborig-land

### الأمريكيتان

## الرئيس أورتيغا يرفض المناشدة

رفض رئيس نيكاراغوا، دانييل أورتيغا، الالتقاء بوفد لمنظمة العفو الدولية في يوليو/حزيران. وكنا قد خططنا لتسليمه مناشدة تطالب بوضع حد للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات في نيكاراغوا. وعوضاً عن ذلك، قُدمت العريضة بما تحمل من تواقيع في مؤتمر صحفي. ونواصل العمل مع شركاء محليين لتسليم المناشدة مباشرة إلى الرئيس.

http://tinyurl.com/rr-nicaragua

### الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

## جرائم حرب وانتهاكات أخرى في ليبيا

كشفت منظمة العفو الدولية الستر عن انتهاكات خطيرة ارتكبتها أطراف النزاع في الحرب الليبية. فقد كشفنا النقاب عن أدلة على جرائم حرب وعن جرائم محتملة ضد الإنسان على يد قوات العقيد القذافي، بما في ذلك عن هجمات عشوائية وعمليات قتل جماعية للسجناء وحالات تعذيب واختفاء قسري واعتقالات تعسفية. كما قمنا بتوثيق عمليات «تصفية حسابات» وحشية، وإن على نطاق أضيق، على يد بعض قوات المعارضة الليبية عقب طرد قوات القذافي من شرقي ليبيا، بما في ذلك عمليات قتل غوغائي لجنود عقب أسرهم. ودعونا السلطات الجديدة في طرابلس إلى منع وقوع المزيد من الأعمال الانتقامية، وإلى حماية المعتقلين ممن تحتجزهم جماعات مسلحة مختلفة في الوقت الراهن.

http://tinyurl.com/libya-abuses

### أوروبا وآسيا الوسطى

## الإفراج عن ألكسيه سوكولوف

أفرج في 27 يوليو/تموز عن المدافع الروسي عن حقوق الإنسان ألكسيه سوكولوف إفراجاً مشروطاً. وقد تابعنا قضية ألكسيه منذ 2010، بينما كتب أعضاء «شبكة التحركات العاجلة لمنظمة العفو الدولية» إلى السلطات تضامناً معه. لتلقي التحركات العاجلة وتحديثاتها المتعلقة بالأفراد المعرضين للخطر، بادروا بالانضمام إلى «شبكة التحركات العاجلة» على الموقع الإلكتروني

www.amnesty.org/individuals-at-risk

### مساءلة الشركات

## المخططات التوسعية لفيدانتا

رفضت المحكمة العليا لأوريسا خططاً للتوسع قدمتها شركة فيدانتا للألومنيوم وترمي إلى توسعة محطة لانجيغاره للتكرير في ولاية أوريسا، بالهند، بمعدل ستة أضعاف. وقد دأب سكان 12 قرية تعيش في ظلال محطة التكرير الضخمة، ومعظم هؤلاء ينتمون إلى جماعات ماجهي كوندة أديفاسي للسكان الأصليين في المنطقة وإلى مجتمعات المنبوذين (الداليت) ممن يكسبون عيشهم بالاعتماد على الزراعة،

«آمل في أن نتمكن من التعاون سوياً للوصول إلى هذا اليوم الحزين، اليوم السعيد، عندما لا تعود منظمة العفو الدولية بحاجة إلى القيام بعملها».

**أونغ سان سو كي، في حديث عن العيد الخمسين لمنظمة العفو الدولية.**

© Sanja Knezevic

أنيلا كراسنيك وجارها زوران دورميسفيتش وابنه دانييل يجلسون مع أثاثهم ومقتنياتهم خارج العقار الذي كانوا يسكنونه. وهي جزء من مجموعة من 20 شخصاً من الروما (الغجر)، منهم 10 أطفال، أخليت قسراً من منازلها في بلغراد، صربيا، في أغسطس/آب 2011.

على تنظيم الحملات ضد التوسعة، محاججين بأنها سوف تؤدي إلى مزيد من التلويث لأراضيهم ولمياههم. وفي هذا السياق، قال نائب مدير برنامج آسيا والمحيط الهادئ في منظمة العفو الدولية، مادهو مالهوترا، إن «المصفاة لا تلبي شروط المعايير الوطنية والدولية فيما يتعلق بآثارها البيئية والاجتماعية وبحقوق الإنسان. ويتعين على السلطات أن تصدر أمراً ببدء الشركة عملية تنظيف فورية للموقع، وبرصد الآثار الصحية على المجتمعات المحلية».

http://tinyurl.com/vedanta-expan

## سلسلة أخلاق عالمية جديدة
## هل يمكن للتدخل أن ينجح؟

في «هل يمكن للتدخل أن ينجح؟» يتفحص المؤلفان روري ستيوارت وجيرالد كناوس الآثار المترتبة على التدخلات العسكرية والسياسية الواسعة النطاق، من كوسوفو إلى أفغانستان. ويناقشان عواقبها الهائلة على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان، كما يناقشان السبل التي تؤدي إلى أن تحقق التدخلات أفضا التغييرات الإيجابية في العالم.

وتوفر «سلسلة الأخلاق العالمية لمنظمة العفو الدولية» كتباً موجزة تتناول موضوعات أساسية وتتفحص بعض المسائل الملحة لزماننا استناداً إلى منظور واضح لحقوق الإنسان.

و«هل يمكن للتدخل أن ينجح؟» متوافر حالياً باللغة الإنجليزية فقط.

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع:

http://snipr.com/ut794

## 337
**عدد الأشخاص المعرضين للخطر الذين نقوم بحملات من أجلهم حالياً**

## رسائل

هل ترغب في رؤية آرائك وتعليقاتك منشورة في «جدول الأعمال»؟ إبعث بها إلى البريد الإلكتروني: youwire@amnesty.org

# ملاحظات من الميدان

# عقود من الأدلة: مواجهة الإفلات من العقاب في هايتي

بقلم الباحث
جيراردو دوكوس

خلال أيام من عودة دكتاتور هايتي السابق جان-كلود (بيبي دوك) دوفالييه من المنفى في يناير/كانون الثاني 2011، أثمرت الشكاوى المقدمة من قبل ضحاياه وأسرهم فقبض عليه وقدّم إلى المحاكمة على جرائم ضد الإنسانية. فما بين 1971 وحتى فراره من هايتي في 1986، جمعنا وفريق منظمة العفو الدولية الذي سبقنا في مقر المنظمة في هايتي وكدسنا أدلة وفيرة على جرائمه. حيث يئن أرشيفنا من ثقل الشهادات الشخصية وقصاصات الصحف والوثائق الرسمية وأشرطة الفيديو والأفلام والصور التي جمعناها خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

وعندما فرّ «بيبي دوك»، حفظنا هذه الأدلة المهمة، إذ كنا نعرف أنها ربما تستخدم في يوم من الأيام لتقديم الدكتاتور السابق إلى ساحة العدالة.

لقد أدى زلزال 2010 إلى تدمير العديد من السجلات العامة لهايتي، ما يعني أن أرشيفنا في لندن يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في إسناد شهادات الضحايا وبناء قضية مُحكمة ضد الدكتاتور السابق. وفي أوائل 2011، قمنا بتسليم النائب العام في هايتي نسخاً من وثائقنا من السبعينيات والثمانينيات تتضمن مزاعم خطيرة تتعلق بالتعذيب وبالاختفاء القسري والاعتقال القسري.

إن الكفاح ضد الإفلات من العقاب يمكن أن يكون محبطاً. ولكن بالنسبة لبعض زملائي، كان هذا هو شغل حياتهم الشاغل. ولا بد أن نواصل النضال لضمان أن يعرف الضحايا وعائلاتهم الحقيقة، وأن تتحقق العدالة. كما يبيّن هذا للقادة الآخرين بأننا نراقبهم ونرصد تحركاتهم، وأننا سوف نلاحقهم بلا كلل عندما يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان.

فهل ستكون لدى هايتي الإرادة اللازمة لأن تقدم الجلاد السابق إلى المحاكمة. علينا أن ننتظر لنرى. بيد أنه وبوجود كل هذه الأدلة التاريخية القاطعة التي استهلك جمعها كل هذا الجهد ضد نظامه، لا بد أن «بيبي دوك» وأعوانه يلعنون الساعة التي ولدت فيها منظمة العفو الدولية صباح مساء.

## بادروا بالتحرك الآن

وقّعوا البطاقة البريدية المرفقة. وحثوا رئيس هايتي، ميشال مارتيلي، على وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم في ظل حكم جان-كلود دوفالييه من العقاب.

# لا عـون من أوروبـا

منذ بدء الصراع الداخلي في فبراير/شباط بين القوات المعارضة للعقيد معمر القذافي وتلك الموالية له، أجبر الآلاف من اللاجئين الذين كانوا في ليبيا في ذلك الوقت على الفرار مرة أخرى. والآن لا يجدون مكاناً يلجؤون إليه. بعد عودتها من زيارتها إلى مخيم شوشة للاجئين في الصحراء الكبرى، تتساءل منظمة الحملات شارلوت فيليبس عن أسباب تجاهل الدول الأوروبية الأزمة التي تطرق أبوابها.

© Amnesty International

الصورة الرئيسية: مخيم شوشة للاجئين منطقة معزولة في الصحراء الكبرى. المحتوى: شارلوت فيليبس (إلى اليمين) تقابل لاجئين في مخيم شوشة، بتونس، يونيو/حزيران 2011. ويضم المخيم نحو 3,800 شخص.

تقول اللاجئة الصومالية أمينة، البالغة من العمر 65 عاماً: «أنتظرت طيلة 20 عاماً؛ فهل علي الانتظار 20 عاماً أخرى؟ ليس ثمة حياة هنا. ولم أتوقع ابداً أن أعود لاجئةً مرة أخرى. ولم أعد أفكر في أي شيء».

وتجلس أمينة وابنتها نظيفة جنباً إلى جنب في الخيمة البيضاء للمفوضية العليا للاجئين، محاطة ببعض البطانيات، وأواني الطبخ وممتلكات قليلة بقيت لها. وتحمل نظيفة ابنتها البالغة من العمر ستة أشهر.

وصلت أمينة ونظيفة من ليبيا إلى مخيم شوشة للاجئين في مارس/آذار. ويبعد المخيم حوالي ثمانية كيلومترات عن نقطة عبور رأس جدير، على الجانب التونسي من الحدود مع ليبيا، في منطقة معزولة من الصحراء الكبرى. وعندما زرنا المكان في يونيو/حزيران، كان في المخيم ما يقرب من 3,800 من اللاجئين وطالبي اللجوء.

حيث اضطر الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين كانوا يعيشون في ليبيا أو يعبرونها عندما اندلع النزاع في فبراير/شباط من هذا العام إلى الفرار مرة أخرى للنجاة بحياتهم.

ووفقاً لوكالة الأمم المتحدة للاجئين، عندما بدأ الصراع في ليبيا، كان هناك حوالي 8 آلاف لاجئ مسجل وحوالي 3,000 من طالبي اللجوء كانوا في الأصل قد فروا من بلدان مثل كوت ديفوار وإريتريا وإثيوبيا والعراق والصومال والسودان. كثيرون تقطعت بهم السبل في مخيمات اللاجئين في تونس أو في نقطة السلوم الحدودية مع مصر، حيث الظروف مروعة. ولا يستطيع هؤلاء العودة إلى ديارهم نظراً للخطورة الشديدة هناك. وهم لا يستطيعون البقاء في تونس ومصر. أماحكومتا البلدين فهما غير قادرتين أو غير راغبتين في تقديم حلول دائمة لهم.

كما إن العودة إلى ليبيا ليست خياراً أيضاً. فالبلد أبعد ما يكون عن أن يشكل ملاذاً آمناً للاجئين، وقد زادت الحرب من الكراهية الموجودة أصلاً تجاه الأجانب. وعلى وجه الخصوص، استهدف الأفارقة من أبناء دول جنوب الصحراء الكبرى، حيث اتهمهم أنصار المعارضة بأنهم مرتزقة يعملون مع القذافي. وتعرض العديد من اللاجئين للسرقة والضرب على أيدي المقاتلين والمدنيين الليبيين العاديين، على حد سواء. كما نهبت متاجر ومنازل بعض اللاجئين. واعتقل عدة أشخاص وتعرضوا للتعذيب. وبعضهم قتلته الغوغاء خارج نطاق القضاء.

في هذا السياق، أبلغ محجوب الطاهر، وهو أحد اللاجئين الدارفوريين، زملاءنا في منظمة العفو الدولية عند نقطة السلوم الحدودية المصرية ما يلي: «عندما بدأت الحرب كنت أعيش في بنغازي. وبقيت في المنزل لمدة شهر لأنني شاهدت على الأخبار، وسمعت من الأصدقاء السودانيين، أن الثوار [بحسب تعريف مقاتلي المعارضة] يستهدفون الأشخاص ذوي البشرة الداكنة. لم يواجه جاري الفلبيني أية مشاكل لأنه أبيض؛ وكان يشتري لنا الطعام. وفي 17 مارس/آذار 2011، قبل غروب الشمس، دخل ثلاثة أو أربعة من الثوار إلى البيت. ضربوني على وجهي بعقب بندقية، ثم أخذوا ما لدينا من نقود وجوازات السفر والهواتف النقالة».

ثمة طريقة واحدة لوضع حد لهذه المعاناة الإنسانية. الحل الوحيد للنزوح القسري الجاري للناس هو أن تقوم بلدان أخرى بإعادة توطينهم حتى يحصلوا على فرصة للبدء في إعادة بناء حياتهم. ويتعين أن يعمل المجتمع الدولي الآن على إعادة توطين اللاجئين المغيبين حالياً طي النسيان في مصر وتونس. ويعتمد عدد من سيعاد توطينهم، ومدى سرعة ذلك، كلياً على وفاء المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاههم. فمن حقهم، كلاجئين، أن يعاد توطينهم كبديل وحيد متاح حالياً إلى حين إيجاد حل دائم لمحنتهم.

إن عدد الدول التي أقرت برامج لإعادة توطين اللاجئين قليل. وبينما يمتلك العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل هذه البرامج، إلا أنها لم تظهر حتى الآن استعداداً يذكر لمساعدة أولئك الذين تقطعت بهم السبل في مصر وتونس. وبالكاد عرضت ثماني دول أوروبية 700 فرصة لإعادة توطين فيما بينها، وهذا العدد بعيد بأشواط عن العدد الضروري من فرص إعادة التوطين.

إن هذا التجاوب غير كاف على الإطلاق. ولا سيما أن بعض البلدان الأوروبية تشارك في عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا، وهي طرف في النزاع ذاته الذي كان واحداً من الأسباب الرئيسية لهذا النزوح. ونظراً لأن هذا يحدث على عتبات أبوابها، ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقوم بدور قيادي في الاستجابة للحالة المروعة للاجئين من ليبيا العالقين الآن في مصر وتونس. ولا بد من تذكير هذه الدول أيضاً بأنها قد تجاهلت في السنوات الأخيرة سجل حقوق الإنسان المؤلم في ليبيا وسعت بلا كلل إلى التعاون مع حكومة القذافي لوقف تدفق الناس القادمين من أفريقيا إلى أوروبا. وقد أدت هذه الإجراءات من جانب الاتحاد الأوروبي إلى انتهاكات خطيرة للحقوق الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. ولديها الآن فرصة مواتية لمساعدة اللاجئين الفارين من ليبيا، ولكنها تشيح بوجهها عن مسؤولياتها هذه.

إن الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في مصر وتونس قد وصلوا حد اليأس؛ ويعود المزيد من هؤلاء اللاجئين بشكل متزايد إلى ليبيا، رغم المخاطر الكبيرة التي يواجهونها هناك، بأمل الإبحار على متن أحد الزوارق التي تتسلل نحو أوروبا، ويشرعون في رحلات محفوفة بالمخاطر في عرض البحر. في نقطة السلوم الحدودية، قال أحد طالبي اللجوء الإثيوبيين لزملائنا ما يلي: «إن كنت سأهلك هنا، كان من الأفضل أن أظل في بنغازي. ومن المؤكد أن سيكون من حسن الطالع الحصول على مساعدة في هذه الأوقات المظلمة». فيا أيها الأوروبيون، هل ثمة من يسمع؟

لمزيد من المعلومات، زوروا موقع
http://www.amnesty.org/en/refugees

© Amnesty International

من يراقب ممارسات الشرطة؟

من يراقب ممارسات الشرط

# الشرطة في الجمهورية الدومينيكية: يقتلون ويعذبون الناس، وفي أغلب الأحيان يفلتون من العقاب.

## بقلم باحثة منظمة العفو الدولية تشيارا ليغيوري

سان خوان دي لا ماغوانا، مارس/آذار 2011. كنت أنا وزملائي خارج مبنى محكمة المدينة عندما شاهدنا اثنين من رجال الشرطة يضربان رجلاً بعقب البندقية ويدفعانه إلى سيارة للشرطة. وما شاهدناه هو واقع العمل الشرطي في الجمهورية الدومينيكية.

وقبل ذلك بيومين، في اجتماع عقد في العاصمة سانتو دومينغو، كان مسؤولو الشرطة قد أكدوا لي مراراً وتكراراً أن رجال الشرطة في الجمهورية الدومينيكية مدربون تدريباً جيداً ويخضعون للمساءلة. وأن الشرطة الوطنية لا يمكن أن تتغاضى عن المخالفات التي ترتكب على يد منتسبيها. واستشطت غضباً. كيف يمكن أن تنكر الشرطة الشواهد الصارخة بهذه الصلافة؟

وفقاً لإحصاءات الشرطة نفسها، لقي 2,367 شخصاً مصرعهم على يد رجال الشرطة بين عامي 2005 و 2010. وتشكل نسبة القتل على يد الشرطة، في المتوسط، 16 في المائة من إجمالي الوفيات المسجلة الناجمة عن العنف في البلاد. وعلى الرغم من الادعاءات بأن العمل على إصلاح جهاز الشرطة يؤتي ثماره، لم تتراجع أعداد القتلى.

تحدثنا إلى أقارب ممن شاهدوا الزوج أو الأخ أو الأب يقتل برصاص الشرطة أمام ناظريهم. هؤلاء الضحايا يقتلون في منازلهم، أو أثناء سيرهم في الشارع، أو أثناء قيادة سياراتهم. عندما لا يتوقفون مباشرة عقب إشارة من شرطي. وكان البعض مجرد مارّة في المكان الخطأ في الوقت الخطأ، وآخرون شهود عيان على عمليات قتل على يد الشرطة.

أما التفسير الرسمي فيأتيك عادة بأن عمليات القتل حدثت في «تبادل لإطلاق النار». ولكن ثمة أدلة على أن العديد من الضحايا كانوا غير مسلحين وأن الشرطة أطلقت الرصاص بهدف القتل. وبالنسبة لبعض الأسر، فقد قدمت المحاكم درجة مقبولة من العدالة وحكمت على رجال شرطة بالسجن لمدد طويلة. ولكن بالنسبة للعديد من الأسر يختلط الشعور بالحزن بإحساس عميق بالظلم. لأنهم يعرفون أن رجال الشرطة المسؤولين عن مقتل أحبائهم ما زالوا طليقين في الشوارع، وما زالوا مسلحين، وما زالوا «يحفظون الأمن» بذات الطريقة.

بعض الأقارب والشهود تعرضوا للتعقب والتهديد وأطلقت النار عليهم من قبل رجال يعتقدون أنهم من الشرطة. أما الضغوط لإسكات هؤلاء فغالباً ما تكون شديدة. ولكن التصميم على أن تأخذ العدالة مجراها قوي أيضاً. والكثيرون رددوا كلمات والدة خوسيه لويس إستيفيز، الشاب الذي قتل على يد الشرطة في فبراير/شباط 2010: «أريد أن يودع رجل الشرطة الذي قتل ولدي السجن. وأريد أن يشاركني الألم الذي أعانيه. وآمل أن تتحقق العدالة».

أجرينا مقابلات أيضاً مع أسرتي اثنين من الرجال شوهدا لآخر مرة في حجز الشرطة في 2009. لا يعرف الأقارب ماذا حدث للرجلين، وقد جرى تهديدهم وملاحقتهم حتى لا يحاولوا البحث عن الحقيقة. وتعتقد الأسرتان، ومعهما المحامون، أن الرجلين لقيا حتفهما في حجز الشرطة، وربما نتيجة للتعذيب.

وبدت مخاوفهم أكثر ترجيحاً لنا بعد أن تكلمنا مع 10 رجال أخبرونا كيف أن رجال الشرطة قاموا أثناء استجوابهم بحشر رؤوسهم في أكياس بلاستيكية حتى كانوا يوشكون على الاختناق، وكيف أنهم حرموا من الغذاء والماء لأيام. وقصة كارلوس باولينو لاتشابيلي لا تزال عالقة في ذهني. إذ ظل معلقاً من يديه بقضبان حديدية مثبتة بالحائط لمدة تسع ساعات. وما لحق برقبته وكتفيه من أذى أصبح دائماً وحاداً. وقال لنا إنه بعد أكثر من سنتين على تعرضه للتعذيب، لا يزال عاجزاً عن أن يحمل طفليه بين ذراعيه.

وعلى الرغم من أن سلطات الشرطة تنفي أية مسؤولية لها، يعتقد الكثيرون في المجتمع الدومينيكي شيئاً آخر: فثمة صحفيون ومحامون وأكاديميون، ورجال شرطة ومدعون عامون سابقون، ومنظمات في المجتمع المدني ومراكز بحوث وأعضاء في منظمات للمجتمع المحلي وحركات اجتماعية وحركات شباب، ومنظمات مهنية... وآخرون، يعتقدون أن أمام الشرطة الدومينيكية طريقاً طويلاً ينبغي أن تقطعه حتى تصبح جديرة بالثقة، وتخضع للمساءلة، وحتى تغدو هيئة فعالة تحترم حقوق الإنسان. والأهم من هذا كله، ربما، حتى تكون لديها الإرادة لكي تتغير.

علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم الدومينيكيين في الحصول على حقهم بأن تكون لديهم قوة شرطة تستطيع حقاً حمايتهم.

**إلى الأعلى: رجال شرطة في دورية تجوب شوارع سانتو دومينغو، مارس/آذار 2011. وتتحمل «الشرطة الوطنية الدومنيكانية» مسؤولية 15 بالمائة من الوفيات المسجلة الناجمة عن العنف.**

**إلى اليمين: تشيارا ليغيوري تقابل أحد المقيمين في مجتمع «لوس تريس برازوس» للمهمشين في سانتو دومينغو، أبريل/ نيسان 2011.**

## بادروا بالتحرك الآن

يرجى دعوة رئيس الجمهورية الدومينيكية إلى: تنفيذ تدابير فورية للحد من أعمال القتل على أيدي الشرطة، والقضاء على التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من الممارسات المسيئة؛ وضع خطط لعملية إصلاح شرطي فعال تستند إلى حقوق الإنسان.

واكتبوا إلى:

فخامة ليونيل أنطونيو فرنانديز رينا

His Excellency Leonel Antonio Fernández Reyna

President of the Dominican Republic

Palacio Nacional

Avenida México esquina Doctor Delgado

Gazcue, Santo Domingo, Dominican Republic

بريد إلكتروني: Prensapresidencia@gmail.com

Prensa2@presidencia.gob.do

إمانويل فرايدي في سوق «مايل 1» المفتوح، بورت هاركورت، أبريل/نيسان 2011. ويعيش إمانويل وشبان آخرون في الشوارع منذ هدم بيوتهم في نجيمانزي. وكثيراً ما تسيء الشرطة معاملتهم.

© George Osodi / Amnesty International

# من شوارع المدينة إلى زنازين الشرطة، كفاح أطفال الشوارع من أجل البقاء في نيجيريا

بقلم باحثة منظمة العفو الدولية لوسي فريمان

يعيش آلاف الأطفال في شوارع بورت هاركورت، المدينة التي تتمدد كالفطر في جنوب شرق نيجيريا. ينام هؤلاء في العراء، أو تحت عربات اليد أحادية الدولاب، أو في أكياس أو صناديق من الكرتون. ومعظمهم يعملون طوال النهار لتحصيل قوتهم، بينما يتورط بعضهم في جرائم صغرى. أما المدرسة والماء النظيف والرعاية الصحية فهي مجرد أضغاث أحلام لا يرونها حتى في مناماتهم.

في مايو/أيار 2011، وفي سياق عملنا بشأن ما يحدث للذين تشردهم عمليات الإخلاء القسري، تبنينا مشروعاً لإنتاج مادة مصورة عن مجموعة من أطفال الشوارع. وكان أحدهم، وهو إيمانويل إيزي، مراهقاً قد صحا للتو من نومة خشنة تحت معرّش في الهواء الطلق في بورت كاركورت. وحتى يجد قوت يومه، يبيع بضائع بسيطة لركاب الباصات.

وفي 14 يونيو/حزيران، كنت في مركز شرطة «مايل 1»، في بورت هاركورت، عندما شاهدت رجال شرطة مسلحين يقتادون ثلاثة صبيان إلى خارج المركز وقد كبلت أيديهم خلف ظهورهم. وميّزت إيمانويل للتو من بينهم. لم يكن رجال الشرطة يرتدون زيهم الرسمي، ولكنني أُخبرت أنهم من فرقة خاصة بمكافحة السطو.

وما إن مرت المجموعة بجانبي حتى قام أحد رجال الشرطة بصفع إيمانويل على رأسه بمنتهى القوة، ما أصدر ضجة عالية. فتعثر إيمانويل، ولكنه لم يسقط. وكان يبكي لحظة ألقي به مع الصبيان الآخرين في سيارة «بك أب» تابعة للشرطة انطلقت بهم سريعاً.

وبالاستفادة من صورة لإمانويل، وبمساعدة مدافع محلي عن حقوق الإنسان، شرعت في الأيام التالية في البحث عنه. وجرى صدنا على نحو متكرر من قبل مسؤولي الشرطة – بعضهم قال إنه ليس محتجزاً لديهم، بينما رفض آخرون ببساطة إبلاغنا بما إذا كان محتجزاً لديهم أم لا.

وفي نهاية المطاف، اتصلت بمفوض الشرطة لولاية ريفرز وباللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وعقب ثلاثة أيام وصلنا كلام بأنه قد أفرج عن إيمانويل. وعندما تحدثنا إليه، أبلغنا أنه وبعد اشتباك بالأيدي بين متخاصمين، جاءت الشرطة وألقت القبض على كل من كان في طريقهم. وقال إنه تعرض للضرب عندما قبض عليه وعندما كان في الحجز وأجبر على «الاعتراف». قال إنهم ضربوه بعصا، وجلدوه على ركبتيه، و«داسوا على كاحله إلى أن كسر». وكانت قدما إيمانويل وساقاه لا تزالان متورمتين بشدة عندما رأيته. بعد أن احتجز لأسبوعين في زنزانة لم يعط خلالهما طعام أو شراب، ولم يحصل إلا على ما كان المشتبه بهم الآخرون يتلطفون به عليه.

شخّص أطفال الشوارع مشكلة القبض عليهم من قبل الشرطة – إلى جانب الإصابة بالمرض – بأنهما المشكلتين الأشد خطورة عليهم. وقد دأبت المنظمة غير الحكومية النيجيرية «مؤسسة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة» على العمل مع الأطفال المستضعفين في بورت هاركورت لعدة سنوات، حيث تتدخل عندما يقبض عليهم، وتمدهم بالمساعدة القانونية، وتحاول لمّ شملهم مع أسرهم. ولا يمر أسبوع واحد دون أن يقبض على أحد الأطفال.

فالشرطة تقوم بجولات ليلية لجباية النقود من أطفال الشوارع وتقبض عليهم بصورة منتظمة وتضربهم. وإذا لم يستطيعوا الدفع، يحتجزون في مركز الشرطة – وأحياناً لأسابيع. ويحتجزون في العادة في زنازين مع راشدين، وكثيراً ما تزوّر الشرطة أعمارهم وتقتادهم إلى قضاة محاكم الراشدين. بينما يتواصل ورود التقارير عن تعرض الأطفال للتعذيب.

صبي آخر، يدعى «كراي كراي»، يعيش ويعمل في ساحة اصطفاف لسيارات التكسي تحت معرّش في سوق حي «مايل 2» في بورت هاركورت. ويبلغ من العمر 14 سنة ويكسب عيشه بحمل المتاع والبضائع للناس في ساحة التكسي، وبتنظيف الأرصفة أمام الدكاكين في السوق.

يقول «كراي كراي» إنه يحب الحياة في الشارع. يحب أصدقاءه، ويحب اللعب معهم. وقال إن أسوأ شيء هو عندما يمرض ولا يجد من يأخذه إلى المستشفى. وبالتأكيد، هناك الشرطة أيضاً.

## اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة – 25 نوفمبر/تشرين الثاني.

# اتخذ موقفاً.

# وبادر بالتحرك.

## أوقفوا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) في إندونيسيا

**«ختنوا ابنتي الرضيع عندما كان عمرها ثمانية أيام... فحيثُ أعيش يقدِم كثير من الناس على ختان الفتيات... [على الرغم من أن] الداية تقول إن هذا لم يعد ضرورياً... ومع ذلك، فقد قامت بختان ابنتي الرضيع... بترت قطعة صغيرة... يجب ختان البنات حتى يكن نظيفات...»**

سيري، مارس/آذار 2010

تنتشر في إندونيسيا عادة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتجرى العملية عادة على يد داية (قابلة غير قانونية) خلال الأشهر الستة الأولى من ولادة الطفلة.

وقد أجاز نظام حكومي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني مؤخراً للمهنيين الطبيين، كالأطباء والقابلات القانونيات والممرضات، إجراء عمليات «ختان الإناث». ويسمح هذا الإجراء «بخدش الطبقة الجلدية التي تغطي مقدمة البظر باستخدام رأس إبرة معقمة لمرة واحدة».

ويضفي النظام الجديد في واقع الحال الشرعية على قيام الوالدين والقابلات التقليديات والمهنيين الطبيين بإجراء عملية يمكن أن تشمل البتر أو الخياطة أو الإزالة لأعضاء الأنثى التناسلية الخارجية جزئياً أو كلياً، بما يمكن أن يلحق الأذى بصحة النساء والفتيات.

إن بتر العضو التناسلي للأنثى عملية مؤلمة وخطيرة. ومن شأن إضفاء الشرعية عليها أن يعزز التصور بأن جسد المرأة وحياتها الجنسية وسلوكها الجنسي ليست من شأنها وحدها، وإنما يمكن، بل وينبغي، السيطرة عليها من قبل الآخرين. ومثل هذه النظرات تديم أشكالاً أخرى من العنف ضد المرأة وتسوّغها.

أطلبوا من الحكومة الإندونيسية أن تلغي النظام الذي يجيز تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وأن تقر عوضاً عنه تشريعاً محدد الأحكام يفرض عقوبات مناسبة تحول دون هذه الممارسة بكل أشكالها. وطالبوا كذلك بأن تنظّم حملات للتوعية العامة بغية تغيير المفاهيم الثقافية السائدة حيال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

من أجل التحرك، اذهب إلى http://bit.ly/nofgm

مجموعة دعم للناجيات من العنف الجنسي في بوغوتا، بكولومبيا، مارس/آذار 2011. وتقول الأحرف المخطوطة على أيديهن: «لا للإساءة الجنسية».

## ادعموا الناجيات من العنف الجنسي في كولومبيا

**«كم عدد الأشخاص الذين سجنوا بسبب ما حدث لي؟ لا أحد. رغم أنني أشرت إليهم بالإسم... فالنظام القضائي نفسه يجد لهم الأعذار، عوضاً عن تقديم الدعم لك... وهذا ما يثير غضبي... حقاً ليست هناك عدالة. ليس بالنسبة لي بأي حال من الأحوال».**

شيرلي (ليس اسمها الحقيقي)، فبراير/شباط 2011

في كولومبيا، تتعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي المنهجي على نطاق واسع على يد جميع أطراف النزاع الداخلي المسلح الذي طال عليه الأمد، سواء من قبل أفراد الميليشيات شبه العسكرية أو منتسبي قوات الأمن أو مقاتلي حرب العصابات. ويتمتع جميع الجناة تقريباً بالإفلات من العقاب على جرائمهم. بينما تستهدف النساء أيضاً للانتقام منهن بسبب عملهن كمدافعات عن حقوق الإنسان أو كقياديات للمجتمعات المحلية أو طليعيات اجتماعيات، في جهد متصل لإسكاتهن حتى لا يكشفن النقاب عن الانتهاكات.

ابعثوا برسائل تضامن إلى المنظمات غير الحكومية النسائية الكولومبية والى الناجيات اللاتي تعمل هذه المنظمات معهن، واللاتي يتلقين التهديدات بسبب كشفهن لما تعرضن له من عنف جنسي ومحاولتهن وضع حد لمثل هذه الجرائم. واطلعوا على مزيد من المعلومات وبادروا بالتحرك: http://sn.im/p5v38

© Paula Allen

## طالبوا بتغيير القانون في ساحل العاج

**«كنت مع ابنتي في البيت، في غرفة نومنا، عندما دخل أفراد الميليشيا والجنود... قالوا إنهم يبحثون عن أسلحة... وعندما غادروا أخذوا معهم ابنتي، سيتا... حاولت حمايتها ولكنهم طرحوني أرضاً. وعادت بعد بضع ساعات... وأخبرتني... أنهم اعتدوا عليها بالدور واغتصبوها».**

والدة فتاة اغتصبت في أبيجان في ديسمبر/كانون الأول 2010

أثناء العنف الذي أعقب انتخابات رئاسية اختلفت بشأنها الآراء في نوفمبر/تشرين الثاني، وقعت النساء والفتيات الأيفوريات ضحايا للعنف الجنسي، بما في ذلك للاغتصاب، على يد جميع أطراف النزاع. وفي ذلك الوقت، قتل مئات الأشخاص أو تعرضوا لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية وللإساءات.

لا يعرِّف قانون العقوبات الإيفوري الاغتصاب كجريمة جنائية. ونتيجة لذلك، لا تستطيع الناجيات في ساحل العاج من العنف الجنسي التماس عدالة حقيقية لإنصافهن مما ارتكب ضدهن من جرائم. فلنمارس الضغوط على السلطات في ساحل العاج كي تعدِّل قانون العقوبات. اطلعوا على مزيد من المعلومات وبادروا بالتحرك: http://sn.im/p5v38

© Amnesty International

## أُطلبوا من اليابان الاعتراف بالانتهاكات التي ارتكبت ضد «نساء المتعة»

**«نتظاهر ونقاتل من أجل العدالة حتى لا تتعرض نساء أخريات لما حدث لنا».**

لولا إستيليتا دي، مارس/آذار 2005

ما برحت الحكومة اليابانية تتخاذل عن الاعتراف بالقدْر الكافي بنظام الاسترقاق الجنسي القسري العسكري الذي عمل به الجيش الإمبراطوري الياباني قبل وأثناء الحرب الكونية الثانية، وعن الاعتذار عن جرائمه. فالناجيات قلّما تحدثن عما تعرضن لهم من تجارب، على الرغم مما عانينه من اعتلال في صحتهن البدنية والنفسية، ومن عزلة، ومن شعور بالعار، ومن فقر في كثير من الأحيان، بسبب استرقاقهن.

وقد دأب «المجلس الكوري للنساء المجندات في نظام الاسترقاق الجنسي العسكري» على عقد مظاهرة سلمية، كل يوم أربعاء، خارج السفارة اليابانية في سول. من أجل إحياء الذكرى الألف لأولى مظاهرات الأربعاء، قوموا بتنظيم تظاهرة تضامن سلمية خارج السفارة اليابانية في بلدكم. اطلعوا على مزيد من المعلومات وبادروا بالتحرك: http://sn.im/p5v38

## طالبوا بالعدالة للناجيات من الاغتصاب في البوسنة والهرسك

**«لا أدري إن كان من الممكن معاقبة مرتكبي هذه الجريمة. أو ما إذا كانت هناك عدالة أبداً؟ يا إلهي، آمل أن تكون هناك عدالة! لربما في مكان ما، ولكن ليس هنا في البوسنة! ليس هنا! هنا لا توجد عدالة أبداً!»**

بكيرة، مارس/آذار 2009

في حرب 1992 - 1995، اغتصبت آلاف النساء البوسنيات. وما انفكت العديد منهن يعشن في حالة خوف من مواجهة الجناة، الذين لم يسألهم أحد عما ارتكبوا من جرائم. كما تُحرم الناجيات من الحصول على الرعاية الصحية والعلاج النفسي الكفيل بمداواة الآثار الجسدية والنفسية التي خلفها تعرضهن للاغتصاب. وتعيش العديدات منهن في فقر مدقع، غير قادرات على العثور على عمل أو الحصول على المعونة الاجتماعية، بينما يجري تعزيز سد احتياجات قدامى المحاربين، فيتمتعون بالرعاية الصحية وبمرتبات التقاعد السخية وبغير ذلك من المنافع، ويعطون الأولوية. أما النساء، فلم يتلقين أي تعويض أو حتى اعتذار عما ارتكب ضدهن من جرائم.

ادعوا سلطات البوسنة والهرسك إلى وضع حد للتمييز ضد الناجيات من العنف الجنسي، وإلى ضمان حقهن على قدم المساواة مع الرجال في الحصول على تعويضات ضحايا الحرب من المدنيين. اطلعوا على مزيد من المعلومات وبادروا بالتحرك: http://sn.im/p5v38

إلى اليمين: إمراة تنظر إلى رفات أحد الأشخاص في حي دويكويه، بكارفور، كوت ديفوار، حيث قامت القوات الموالية للرئيس الحسن وتارا بأعمال قتل وترويع في 29 مارس/آذار 2011.

إلى الأعلى: فيرجينيا بانغيت (إلى اليسار) هي إحدى «جدات من أجل الحرية» من مابانيك، بالفليبين، حيث تعرضت 170 من النساء والفتيات للاغتصاب من قبل الجيش الياباني في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 1944.

## ساعدوا نساء أفغانستان على إسماع صوتهن

**«كلنا نريد الاستقرار والسلم، ولكن ليس على حساب حقوق المرأة».**

عفيفة عظيم، منسقة شبكة الأفغانيات

تعاني الفتيات والنساء في الأجزاء التي تسيطر عليها «طالبان» في أفغانستان من الحرمان من التعليم والتوظيف وحرية التنقل والمشاركة السياسية والتمثيل، ومن غيرها من الحقوق.

وبينما تسعى الحكومة الأفغانية، ومعها حلفاؤها الدوليون، إلى المصالحة مع «طالبان» ومع غيرها من الجماعات المتمردة، تساور النساء الأفغانيات مخاوف مشروعة بشأن آفاق حقوق الإنسان إذا ما تسلمت «طالبان» السيطرة السياسية في البلاد، حتى بصورة جزئية.

أدعوا السلطات الأفغانية إلى ضمان أن يكون للنساء الأفغانيات تمثيل حقيقي ذو مغزى على طاولة المفاوضات، وإلى أن تنعكس بواعث قلقهن في المحادثات بصورة وافية، وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325. اطلعوا على مزيد من المعلومات وبادروا بالتحرك: http://sn.im/p5v38

**في سوازيلاند، لا يحمي القانون المرأة على نحو كاف من العنف الجنسي والأسري، ومن الزيجات القسرية والمبكرة. كما لا توجد أية حماية قانونية للنساء من الاغتصاب الزوجي. وقّعوا البطاقة البريدية التي تدعو رئيس الوزراء إلى تعديل التشريع المتعلق بالعنف الجنسي والأسري فوراً، وابعثوا بها إليه.**

فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة

في ساعات الصباح الباكر، ودونما تحذير، اقتحمت الجرافات ومعها الشرطة مجتمع ديه كراهورم في بنوم بنه، بكمبوديا، يوم 24 يناير/ كانون الثاني 2009. وقامت بإخلاء مئات العائلات قسراً من المنطقة لتتركهم بلا مأوى.

© Nicolas Axelrod

# انهضوا

## من أجل حقوق الإنسان وطالبوا بوضع حد لعمليات الإخلاء القسري!

كل سنة، تُقدِم حكومات في شتى أنحاء العالم على إخلاء آلا الأشخاص قسراً من منازلهم، متنكرة لالتزاماتها بموجب القانو الدولي. ولكن السكن حق لكل منا، وينبغي لحكوماتنا أن تحمي الحق إذا ما تعرضنا لخطر الإخلاء القسري.

السكن
حق من حقوق الإنسان

**منظمة العفو الدولية**

فلنطالب بالكرامة

# «توسلت إليهم أن لا يهدموا بيتي»

عملت طيلة 13 سنة في سلوفينيا لدى شركة بناء. وكان وضعي في كل ذلك «معلم عمار».

س. ر.، غجري تعرض تم إخلاؤه في أغسطس/آب من مستوطنة جسر غازيلا في بلغراد، بصربيا؛ ويكافح الآن حتى لا يجوع في التحطيب وبيع الحطب.

كنت من التلاميذ النجباء؛ وكنت على الدوام من الطلاب الثلاثة الأوائل في صفي.

كلافر، الذي انتهت أيام دراسته عقب إخلائه من بورتا فارم، زمبابوي

عندما كنا نعيش سوية، كانت أسرتي من أكثر الأسر دفئاً ويسود بين أفرادها الكثير من الاحترام المتبادل.

روث سوفال، التي أخليت في يناير/كانون الثاني 2009 من حي «ديه كراهورم» في وسط بنوم بنه، بكمبوديا

بدأت الأمور تتطور في 2008. الحكومة... لم تعلن على الملأ أنها قد منحت منطقة بويونغ كاك إلى شركة شوكاكو لأغراض التطوير. اكتشفنا ذلك عندما أنشأت الشرطة مكتباً لها هنا.

تيب فاني، بحيرة بويونغ كاك، بنوم بنه، كمبوديا

في يناير/كانون الثاني، تلقينا إخطارات... وأُبلغنا أن... علينا أن نغادر المكان هنا، وأنهم سوف يأتون إلينا بالجرافات إذا لم نحترم هذا، وسيكون علينا أن ندفع تكاليف الهدم.

سيمونا، التي تم إخلاءها في مارس/آذار 2011 من كاغان في تولسيا، برومانيا

عندما قررت النساء أن يلبسن الأسود في ذلك اليوم علامة على الاحتجاج واحتشدنا على الطريق المؤدية إلى السجن لمنع الحكومة من دخول تجمعنا... كنا أكثر من 50 امرأة. كنا نغني أناشيد للمحافظ طالبين منه أن يدعنا وشأننا، بعد أن استصلحنا هذه الأرض بأنفسنا.

بليسينغ أودم، الأم لسبعة أطفال والبالغة من العمر 44 سنة، التي شاركت في احتجاج ضد عمليات الإخلاء من واجهة بوندو المائية، بورت هاركوت، نيجيريا، أكتوبر/تشرين الأول 2009

كل ما كنت مدينة لصاحب البيت به هو أجرة شهر، وراح يتصرف معي على نحو عنيف جداً. وفي أحد الأيام، جاء إلى البيت ومعه بعض الشبان وكسر الباب الأمامي وجزءاً من السقف. ثم ألقى بجميع ممتلكاتي الشخصية خارج البيت وطلب مني أن أغادر.

فلورا، حي موكورو كوا نجينغا للصفيح، نيروبي، فبراير/شباط 2010

كانت الشركة تأتي أحياناً في الليل. جاءوا في الليل لهدم البيوت. توسلت إليهم أن لا يهدموا بيتي وأن يدعوني أخرج أشيائي إلى الخارج، ولكنهم لم يوافقوا. وكل ما استطعت إنقاذه كان ماكينة الخياطة.

روث سوفال، كمبوديا

كنا نعرف بأنهم سوف يعيدوا توطيننا، ولكننا لم نكن نعرف أن ذلك سوف يحدث خلال ساعتين. اعتقدنا أن ذلك سوف يتم بعد يومين أو ثلاثة. ابتداء 20 عائلة، ومن ثم 30 عائلة... ولم نكن نعلم أن الشرطة سوف تحاصر كل شيء، وأننا سوف ندفع دفعاً إلى حافلة كانت في انتظارنا.

غوردانا، التي تم إخلاؤها في 2009 من زينوم في بلغراد، صربيا

أن يُكرهك شخص ما على إخلاء بيتك لا يعني فقط أنك قد خسرت منزلاً. فقد يعني أن تضيّع مدرستك، ومجتمعك الذي تعرفه، ومصدر عيشك. كل يوم، ثمة أناس يطردون من بيوتهم بلا إجراءات قانونية. ومعظم هؤلاء لا يتلقى أي تعويض أو القليل منه. وإذا ما عرضت عليهم بيوت جديدة، فهي غالباً مهلهلة البناء وتفتقر إلى خدمات أساسية من قبيل الماء النظيف والصرف الصحي والرعاية الصحية.

فكيف يبدو الأمر عندما تنتزع من بيتك؟
أناس من شتى أنحاء العالم يروون تجاربهم.

أنا المعيل الوحيد لأسرتي. ولن يكون من العدالة في شيء أن أرحَّل من هنا. لن يكون بإمكاننا إيجاد عمل. ولا نريد أن يتم ترحيلنا إلى أطراف المدينة.

جورج، الذي تم إخلاؤه في ديسمبر/كانون الأول 2010 من شارع كوستي، كلوج نابوكا، برومانيا وأعيد توطينه في غرفة ضمن وحدة سكنية بجوار مزبلة المدينة

جئنا إلى هنا في حافلة، وكنا كلما نقطع كيلومتراً واحداً يتزايد خوفنا، وما إن خرجنا من المدينة حتى بدا الأمر مروعاً للغاية. اضطررنا أن ننام على الأرضية – جميعنا في حاويتين. لم تكن هناك كهرباء. وكل شيء من حولنا في حالة فوضى.

عائلة من الروما (الغجر) تم إخلاؤها من شارع فويفوديانسكا في بلغراد، صربيا، في أكتوبر/تشرين الأول 2010، وجرى إعادة توطينها في موقع للحاويات

يؤلمني أن آمالي قد تحطمت [بسبب عملية مورامباتسفينا]. التعليم هو الحياة. ومن دون تعليم أنت لا أحد... وعقب الهدم، لم نعد قادرين على توفير ثمن الطعام والمأوى. حاولت البحث عن عمل، ولكن بلا طائل.

كلفر، البالغة من العمر 24 سنة، زمبابوي

الغرفة صغيرة للغاية؛ والماء يتسرب من الخارج عبر الجدران... إنه كابوس... هذا ليس مكان تعيش فيها أسرة... وبمحاذاتي، هناك عائلة من 13 شخصاً، بمن فيهم 11 طفلاً، يعيشون في غرفة واحدة.

جورج، الذي جرى إخلاؤه في ديسمبر/كانون الأول 2010 من شارع كوستي، كلوج- نابوكا، في رومانيا وأعيد توطينه في غرفة في وحدة سكنية بجوار مزبلة المدينة

أي معنى لأن تعيش قلة منا عيشة طيبة لنغلق أفواهنا بينما تواصل الحكومة الإساءة لمواطنين آخرين، فتحطم المزيد من الأسر وتدفعهم إلى الفقر وتطردهم خارج المدينة لتعطي أراضيهم لرجال الأعمال المتخمين؟... ما نطلبه ليس إسكاننا بصورة شخصية، وإنما الصالح العام والعدالة.

ماو هينغفينغ، ناشط، الصين

## بادر بالتحرك الآن

واتصل بالمكتب المحلي لمنظمة العفو الدولية في بلدك للانضمام إلى «شبكة الرد السريع على الإخلاء القسري». وجد المزيد حول عمليات الإخلاء القسري من الموقع.

amnesty.org/campaigns/demand-dignity/issues/slums.

© Amnesty International

تقول ميغنا أبرهام، رئيسة فريق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منظمة العفو الدولية، إن حزمة من القوانين الصارمة التي تحظر عمليات الإخلاء القسري، والتشاور الحقيقي مع المجتمعات المتضررة منها، هي المفتاح لوقف هذا الوباء العالمي.

# الطريق إلى وقف عمليات الإخلاء القسري

تعود إلى المنزل في المساء، بعد يوم يبعمل طويل. أطفالك يجلسون إلى طاولة، ينهون فروضهم المدرسية. فجأة، تصل جرافة وبعض المسؤولين الحكوميين إلى بابك ويهدمون منزلك. لقد تم إشعارك منذ أسبوع، أو ربما منذ يوم واحد أو لم تتلق أي إشعار على الإطلاق. أياً كان الإخطار الذي تلقيته، فإنه لا يوفر لك الوقت الكافي لكي تتمكن من الطعن في القرار قانونياً لوقف عملية الطرد، أو حتى مجرد إجراء جرد للممتلكات الخاصة بك. أي المقتنيات هي الأولى بأن تنقذها في الدقائق أو الساعة المتبقية لديك، قبل أن يبدأ الهدم، وما الذي ينبغي إنقاذه من الحياة التي كنت قد بنيتها لنفسك ولعائلتك؟

كثير من الناس- ولا سيما أولئك الذين يعيشون تحت وطأة الفقر- تداهمهم هذه الحالة اليائسة مراراً وتكراراً. وكل يوم، يتم إخلاء عدد لا يحصى من الناس قسراً، فيتم إخلاؤهم من البيوت أو الأراضي التي يشغلونها، دون مراعاة للأصول القانونية المتبعة أو للضمانات القانونية الأخرى. بينما يعيش عديدون غيرهم تحت التهديد المستمر لعمليات الإخلاء القسري.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وصفت عمليات الإخلاء القسري بأنها «انتهاك فاضح لحقوق الإنسان، ولا سيما للحق في السكن المناسب». ويتعين على جميع الحكومات، بموجب التزاماتها باحترام هذا الحق، أن توقف عمليات الإخلاء القسري، وأن تمنع وقوعها. ومع ذلك، وكما يتبين من الشهادات التي أوردتها الصفحات السابقة، تتجاهل الحكومات عبر العالم بشكل صارخ هذه الشروط، التي نصت عليها المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

والناس في أحياء الصفيح، أو في المستوطنات العشوائية، عرضة بصفة خاصة لخطر الإخلاء القسري، لأنهم يفتقرون إلى ضمانات حيازة العقار؛ وهذا يعني، أنهم يعيشون في بيوت بنيت دون مخططات أو ترخيص. بينما تتصاعد عمليات الإخلاء القسري الجماعي مع ما يحدث اليوم من تجريف للأحياء الفقيرة لإفساح الطريق أمام مشاريع التطوير الحضري أو «تجميل» المدن.

وغالباً ما تحاول السلطات تبرير عمليات الإخلاء القسري على أساس أن الناس في أحياء الصفيح هم معتدون «وضعوا يدهم» على الأرض أو يعيشون «بشكل غير قانوني». وهذا يتجاهل حقيقة أن الكثير من الناس لا يملكون خياراً سوى العيش في العشوائيات في مساكن متداعية ضعيفة البناء نظراً لعدم توفر مساكن ميسورة الثمن أو الأجر لهم. وباختصار، فإن حكوماتهم هي التي خذلتهم بسياساتها للتخطيط والإسكان التي وضعتها ولم يكن فيها بين ما وضعت من أولويات احتياجات الناس الذين يعيشون تحت وطأة الفقر.

وبصرف النظر عما إذا كان الناس «يسطون» على المنازل التي يسكنونها أو يملكون حق حيازتها، فبحسب القانون الدولي، لا يجوز أن تتم عمليات الإخلاء دون مراعاة للإجراءات القانونية المرعية وتوفير الضمانات القانونية الأساسية. وإذا ما نفذت عمليات الإخلاء دون هذه الضمانات، تكون الحكومة قد دمرت حتى القليل الذي تمكنت الناس من توفيره لنفسها.

وعندما يتم إخلاء الناس قسراً، فإنها تفقد ممتلكاتها وشبكاتها الاجتماعية. ويفقد الكثيرون إمكانية الوصول إلى المدارس والمستشفيات وفرص العمل، ويفضي بهم ذلك إلى الوقع أكثر فأكثر في براثن الفقر. وفي كثير من الأحيان، يواجهون التشرد والعوز، ويجبرون على العيش تحت أنقاض منازلهم السابقة أو الانتقال إلى عشوائيات أخرى. بينما تعاني النساء بشكل غير متناسب من عمليات الإخلاء القسري هذه.

## تحدي مساءلة الحكومات

تسلط حملتانا في صربيا ورومانيا الضوء على مدى صعوبة وضع السلطات، ولا سيما السلطات المحلية، قيد المساءلة عن الإخلاء القسري لتجمعات الروما (الغجر)، في غياب القوانين التي تحظر عمليات الإخلاء القسري. ويبيّن عملنا في زمبابوي وكمبوديا وكينيا، بين بلدان أخرى، التحديات التي يواجهها الناس في الوصول إلى سبل انتصاف فعالة، كالسكن البديل، نظراً لعدم وجود مثل هذه القوانين.

ولذلك، فإننا ندعو الحكومات إلى اعتماد قوانين وطنية تحظر عمليات الإخلاء القسري. ويجب أن تحد هذه القوانين من الظروف التي يمكن أن تنفذ فيها عمليات الإخلاء وتوفر الضمانات التي تستند إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، عند حدوثها.

كما ندعو الحكومات أيضاً إلى القيام بتشاور حقيقي مع المجتمعات المحلية لتحديد جميع البدائل الممكنة قبل تنفيذ أي عملية إخلاء. فهذه خطوة حيوية لوقف عمليات الإخلاء القسري. وحيث تجري المشاورات، غالباً ما تكون المجتمعات قادرة على اقتراح الحلول التي يمكن أن تفي باحتياجاتهم، وكذلك باحتياجات السلطات. وعند الاقتضاء، يمكن أن تضمن المشاورات إعادة توطين المجتمعات المحلية وفقاً لخصوصياتها وحالتها الخاصة، وبحسب أفضلياتها.

وقد أثبتت التحركات العاجلة المقترنة بنشاطات أخرى وبضغط من وسائل الإعلام فعالية عالية في منع عمليات الإخلاء القسري. إذ أنشأنا شبكة للرد السريع تمكن ألاعضاء من اتخاذ إجراء في غضون 48 ساعة من معرفتهم بالتهديد بالإخلاء القسري في البلدان المستهدفة.

إن الحكومات قد وقعت، بمحض اختيارها، على المعايير الدولية التي تتطلب منها إعمال الحق في السكن المناسب. ومن غير الجائز أن يسمح لها بمواصلة انتهاك هذا الحق والإفلات من العقاب. ويجب إخضاعها للمساءلة، وأن توقف عمليات الإخلاء القسري.

لمزيد من المعلومات، أنظر، أوقفوا عمليات الإخفاء القسري – فلنحم ساكني أحياء الصفيح (رقم الوثيقة: ACT 35/026/2011) على الموقع http://tinyurl.com/stop-fe، وكذلك ملصق اعرف حقوقك (رقم الوثيقة: ACT 35/025/2011) على الموقع http://tinyurl.com/fe-rights. وابحث كذلك عن الإخلاء والمقاومة في كمبوديا – خمس نساء يروين حكاياتهن (رقم الوثيقة: ASA 23/006/2011)، وهي مجموعة من الروايات الشخصية للإخلاء القسري تصدر في نوفمبر/ تشرين الثاني.

# حان الوقت لوقف التمييز في تركيا

**يواجه ذوو الميول الجنسية المثلية والميول الجنسية الثنائية والمتحولون إلى الجنس الآخر، من الجنسين، في تركيا التمييز والعنف والإساءة بصورة يومية. وتعرّض بعضهم للقتل. بيد أن ناشطين من أجل الدفاع عن حقوق المثليين يرفعون اليوم صوتهم. بقلم منظِّمة الحملات ميلينا بويوم**

في 15 يوليو/تموز 2008، أطلق الرصاص على أحمد يلديز، وهو رجل مثلي لم يخفِ ميوله الجنسية، وذلك خارج شقة كان يعيش فيها مع إبراهيم. كان في حي أوسكودار، بإسطنبول. وكان أحمد قد غادر الشقة للتو لشراء بعض البوظة عندما سمع إبراهيم صوت طلقات في الشارع؛ وهرع إلى خارج الشقة ليجد أحمد وهو يحتضر على الرصيف.

اشتبهت الشرطة بأن أفراداً من عائلة أحمد، الذين كانوا يشعرون بتعاسة شديدة بسبب طريقة حياته وميوله الجنسية، كانوا متورطين في قتله. إذ كان أحمد يتلقى تهديدات عنيفة من أفراد من عائلته، وتقدم بشكوى إلى النيابة العامة. ولم يحدث أن فُتح تحقيق في التهديدات.

كما لم تصدر الشرطة مذكرة قبض بالعلاقة مع مقتل أحمد إلا بعد ثلاثة أشهر بحق والده. وبعد كل هذه المدة، لم يعد من الممكن العثور عليه أو معرفة مكانه.

وفي مارس/آذار 2011، أمرت المحكمة بإصدار مذكرة قبض دولية بحق والد أحمد، بعد أن أظهرت سجلات الهاتف أنه ربما يكون في العراق. ولكن، وحتى 15 سبتمبر/أيلول، لم تكن الشرطة قد بذلت أي جهد للقبض عليه.

وما مقتل أحمد يلديز إلا مثال حي على تقاعس السلطات عن الرد على العنف الذي يستهدف المثليين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر.

وفي هذا السياق، يقول إبراهيم كان، الذي يرفض أن يتخلى عن طلب العدالة لشريكه: «لقد تخاذلت الدولة عن حماية حق أحمد في الحياة والحيلولة دون قتله. ورغم مضي ثلاث سنوات على مقتله، ما زال يتحتم عليها القبض على المسؤولين عن ذلك وتقديمهم إلى ساحة العدالة... وأنا أطالب بأن يجلب من قتلوا أحمد ليمثلوا أمام المحاكم».

في فبراير/شباط 2011، التقيت أيلول، وهي امرأة متحولة إلى الأنوثة تبلغ من العمر 24 سنة، وكذلك ناشطة في الدفاع عن حقوق المثليين وذوي الميول الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر، وتعمل في تجارة الجنس في إسكيشهر، المدينة المشهورة بجامعتها في وسط الأناضول. وكنا، أنا وأيلول، نناقش برنامج «مور- إل»، وهي مبادرة للتضامن مع المثليين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر أنشأتها مع عدد قليل من الأشخاص الآخرين. وتقدم «مور-إل» الدعم لهؤلاء وتنشر الوعي على نطاق المجتمع الأوسع بما يواجهه أفراد هذه الفئة من انتهاكات وتمييز. وفي اليوم الذي تلا لقاءنا، تلقيت رسالة إلكترونية تقول إن أيلول تعرضت للاغتصاب من قبل زبون في بيتها. وكان قد سبق للرجل، حسبما زعم، أن اعتدى على عاملات أخريات في الجنس من المتحولات جنسياً فيما مضى.

© Amnesty International

**ناشطون يطالبون بالعدالة لأحمد يلديز (في الصورة على اللافتة)، الذي قتل خارج بيته في 2008. ويقول ملصق لكبرياء المثليين في تركيا: حقوق الإنسان كبرياؤنا. مسيرة كبرياء إسطنبول، يونيو/حزيران 2011.**

وقالت أيلول في رسالة بعثت به إلى ناشطة أخرى: «كان جسمي كله يرتجف. وشعرت أختي وصديقاتي بخوف شديد أيضاً. لا أدري كيف أفسر لك الرعب الذي شعرت به. ظل يقول: 'أنت الآن ملكي؛ ولن أتركك وشأنك أبداً». وأنا أشعر بخوف شديد حقيقة ولا أعرف ماذا أفعل. وأحتاج إلى المساعدة».

وكان الرجل الذي هاجم أيلول قد اتهم قبل ذلك بوقت قصير بإطلاق «تهديدات» و«بالاعتداء الجنسي الأولي» و«بانتهاك حرمة منزل»، ولكن لم يسبق أن وجهت إليه تهمة الاغتصاب، الأشد خطورة. وستعقد أولى جلسات المحاكمة في قضيته في ديسمبر/كانون الأول 2011.

على الرغم مما يقوم به أشخاص مثل إبراهيم وأيلول، وعدة منظمات للمثليين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر، من عمل، لم تفعل السلطات في تركيا ما يكفي لمنع الهجمات وجرائم الكراهية ضدهم، أو تحقق فيها. فلم يقدَّم للمحاكمة سوى قلة من الجناة؛ بينما لم تصدر أحكام إلا ضد عدد أقل من هؤلاء. وفيما مضى، كانت المحاكم تقبل فكرة أن الميول الجنسية للضحية أو هوية الضحية الجنسية تشكل «استفزازاً مفرطاً»، ويمكن أن تبرر بالتالي تخفيف الحكم.

إن من الضروري أن يعرف من تنتهك حقوقهم أنهم ليسوا وحدهم في كفاحهم؛ ولا بد للحكومة من أن تدرك أن ثمة أناساً في شتى أنحاء العالم يطالبون بوضع حد لهذا التمييز الصارخ في تركيا.

ونريد من الحكومة ضمان فرض حظر على التمييز ضد الأشخاص بسبب ميولهم الجنسية وهوية نوعهم الاجتماعي بموجب الدستور، وكذلك من خلال قانون جديد ينص على ذلك.

## بادروا بالتحرك الآن

وقعوا البطاقة البريدية المرفقة وقوموا بإرسالها. وادعو رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، إلى وضع حد للتمييز وإلى تعزيز مساواة الأشخاص المثليين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر بغيرهم من المواطنين.

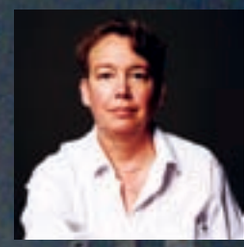

تقول **ودني براون**، المديرة المسؤولة لبرنامج منظمة العفو الدولية لشؤون القانون الدولي والسياسات إن الحكومات استغلت الحزن الذي خلفته هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 لتقويض حقوق الإنسان الأساسية.

# ليس ثمة علاج سريع للإرهاب

**هناك** أشياء عديدة أتذكرها حول 11 سبتمبر/أيلول 2001، فمثل كل سكان نيو ورك في ذلك اليوم تقريباً، أتذكر الهواء الطلق العليل والسماء الزرقاء الخالية من السحب. أتذكر الذهاب إلى العمل، وأنا أفكر في يوم مزدحم كان أمامي.

بالنسبة لي، كان مجرد يوم آخر في العمل كأحد نشطاء حقوق الإنسان. ثم اخترقت الطائرة الأولى مدوية سماء نيويورك الزرقاء، وهي تطير على مسافة قريبة جداً، وعلى ارتفاع شديد الانخفاض، بسرعة كبيرة وبصوت مدوٍ.

أثناء عبوري شارع ماديسون في طريقي إلى العمل في مبنى «الإمبير ستيت» لم أكن قد بدأت أدرك ماذا يمكن أن يعني صريخ الطائرة النفاثة التي فوقي لعملي على مدى العقد القادم.

توحّد العديد من سكان نيويورك في تلك اللحظة- عبر جميع خطوط الاتصال المعتادة لدينا – لدعم بعضهم البعض في حزننا وضياعنا. وشعرنا بالخسارة، وبالتشوش، وبالرغبة في العودة إلى زمن لم يكن العالم فيه يبدو على وشك الانهيار.

ذلك اليوم، كنت أمشي في شوارع نيويورك، فيما كان الناس يبحثون عن أولئك الذين فقدوا؛ وفيما كان الناس يحاولون فهم ما حدث؛ وفيما الصدمة تخلي مكانها للحزن، والغضب يعيدهم ثانية إلى الحزن.

ما لم نكن نعرفه هو أن خسائرنا وغضبنا وحزننا سوف تصبح ذرائع لمفهوم معيب من حيث الجوهر - لحرب عالمية على الإرهاب – بما عناه ذلك من دمار لا حد له أفقدنا شرف الشعور بالحزن في ذلك اليوم، والذي ما برحنا نشعر به بعد مرور 10 سنوات.

بينما بدأت الحكومات بمناقشة كيفية تغليظ قوانينها لمكافحة الإرهاب عن طريق تفجير مبادئ القانون الدولي الإنساني – تلك المبادئ الأساسية التي لا غنى عنها لتوفير الحماية لنا جميعاً – وتفكيك التدابير الوقائية الأساسية الواجبة.

في هذه الذكرى السنوية العاشرة، اكتب ليس فحسب عن ذكرى هذا اليوم، ولكن عن الطريقة التي استغلت بها الحكومات تلك الأحداث المروعة كي تستثمر الحزن والغضب لتقويض القيم الأساسية، ولتعميق حالة الخوف وتقسيم العالم إلى «هم ونحن».

وعندما قررت حكومة الولايات المتحدة أن للتعذيب ما يبرره، لجأت إلى حليفتها المقربة مصر، لعلمها أن قوات الأمن المصرية قد ملكت ناصية التعذيب بامتياز. وعندما أرادت الحكومة الصينية تبرير قمعها للايغور في شينجيانغ، وما حدث، سرعان ما تصدرت أحداث 11 سبتمبر/أيلول الصورة، وانطبقت فجأة على ما يحدث هناك. بينما دعمت الحكومات الأوروبية عمليات الترحيل السري وهي تعلم جيداً مدى الخطر في أن يتعرض من يرحلون للتعذيب. وازدهرت الانتهازية السياسية عبر أنحاء العالم في عالم ما بعد 11 سبتمبر/أيلول.

أمينة جانجوا امرأة من باكستان تعرف جيداً عواقب هذه السياسات السيئة الصيت. فزوجها، مسعود، الذي يعتقد أنه محتجز في عهدة الحكومة منذ اختفائه في عام 2005، بينما كان مسافراً في حافلة إلى بيشاور واحد من مئات الأشخاص الذين اختفوا، ويعتقد أنهم رهن الاحتجاز، منذ انضمام باكستان إلى «الحرب على الإرهاب» التي رفعت الولايات المتحدة رايتها في عام 2001.

وفي الوقت نفسه، وفي تنزانيا والهند وأسبانيا وإندونيسيا وباكستان والفلبين والمملكة المتحدة وكينيا والصومال والعراق والنرويج والمغرب، ظل من يرعون الإرهاب يعيثون فساداً من خلال تأجيج الكراهية وقتل المدنيين وتمجيد العنف.

لقد بات من الأمور المكرورة والمستهلكة القول إن الإجراءات التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة قد أصبحت أدوات تجنيد قوية لمنظمات مثل «القاعدة». وسواء أكان هذا صحيحاً أم لا، علينا أن نواجه مسألة: هل استجابت الحكومات عبر العالم لهذا الاعتداء على كرامة الإنسان بالنهوض بالكرامة المتأصلة وبالمساواة للجميع؟ أم أنها قد رسمت خريطة للعالم يتوقف فيها احترام الكرامة والحياة الإنسانية على جنسية المرء، ودينه، وطبقته الاجتماعية، وكنيته، ووضعه كمهاجر أو لون بشرته؟

أنظروا كيف حاولت تلك الحكومات المشاركة في قوات التحالف التي تقاتل في أفغانستان كسب المصداقية بادعاء أن هدفها – في جزء منه – تعزيز حقوق المرأة في أفغانستان. ولكن فيما تستمر الحرب، تظهر استعدادها للتفاوض مع حركة «طالبان»، ما يبين أنه عندما يجد الجد فإن حقوق المرأة لن تكون أكثر من ورقة مساومة.

ليس ثمة ما هو بسيط بشأن مكافحة الإرهاب. ولكن ليس ثمة ما هو بسيط أيضاً عندما يتعلق الأمر بتحدي القمع من جانب الحكومات التي تحول البشر إلى ماركات يصنف حسبها من ذا الذي يستحق أن تحترم حقوقه، وذاك الذي لا لزوم لأن تحترم حقوقه.

إن الإرهاب لن يبرح مكانه ببناء تحالفات مع الحكومات التي تحكم بالخوف والقمع. فهذا يؤدي إلى نتائج عكسية، ويعكس تجاهلاً فظاً للحقوق الإنسانية لمن يعانون من هذا القمع.

ونحن نتأسى عن حق على الخسائر في الأرواح التي أزهقت نتيجة للإرهاب في 11 سبتمبر/أيلول 2001، ومنذ ذلك الوقت، ينبغي أن نشعر بالفزع إزاء ما فقدنا من حريات وحقوق بذريعة الإرهاب ومكافحة الإرهاب في السنوات العشر الماضية.

اعرف المزيد على الرابط:
www.amnesty.org/campaigns/security-with-human-rights

أنقاض برجي مركز التجارة العالمي عقب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2011.

© Reuters/Peter Morgan

# حملات العيد الخمسين

## أين نحن؟ الخطوة التالية؟

50 عاماً

© Fundación Sobrevivientes

### نورما كروز – خطوة في الاتجاه الصحيح

في قضية شكلت منعطفاً بارزاً، حوكم رجل في غواتيمالا بسبب إطلاقه تهديدات بالقتل ضد المدافعة عن حقوق الإنسان نورما كروز. وحكم عليه بغرامة وبالسجن ثلاث سنوات إذا لم يدفعها. ولكن آخرين هددوا نورما أيضاً ونجوا بفعلتهم دون أن يقدموا إلى العدالة.

### بادروا بالتحرك الآن

طالبوا بأن تضمن السلطات الغواتيمالية مباشرة تحقيق وافٍ في التهديدات ضد نورما كروز، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

اكتبوا إلى:
Claudia Paz y Paz Bailey, Fiscal General de la República , Ministerio Público, 15ª Avenida 15-16, Zona 1, Barrio Gerona, Ciudad de Guatemala, Guatemala
Fax: +502 2411 9124
Salutation: Dear Attorney General / Estimada Sra. Fiscal General

وبإمكانكم القيام بالتحرك على شبكة الإنترنت ابتداء من 25 نوفمبر/تشرين الثاني، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

www.amnesty.org/50/campaigns/freedom-of-expression

© Private

### أبو ذر الأمين – نال حريته، ولكن حتى متى؟

أفرج في أغسطس/آب عن الصحفي أبو ذر الأمين، الذي سجن لأكثر من سنة في السودان بسبب كتابته مقالات تنتقد السلطات في صحيفة يومية. ولكن لم يتم إسقاط التهم الموجهة ضده، ويمكن أن يقبض عليه مجدداً في أي وقت. وقد قال أبو ذر إنه تعرض للتعذيب في السجن.

### بادروا بالتحرك الآن

وحضوا وزير العدل على إسقاط جميع التهم الموجهة ضد أبو ذر الأمين وعلى فتح تحقيق وافٍ وغير منحاز في أنباء تعرضه للتعذيب.

أكتبوا إلى:
محمد بشارة دوسه، وزير العدل، وزارة العدل، ص. ب. 302، الخرطوم، السودان
فاكس: 64168 1837 249+، بريد إلكتروني: moj@moj.gov.sd

تلقي مزيد من التحديثات والتحرك من أجل حرية التعبير، يرجى زيارة الموقع.

www.amnesty.org/50/campaigns/freedom-of-expression

### كل العيون على بيلاروس

تركز حملتنا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في الوقت الراهن على بيلاروس، البلد الأخير في أوروبا الذي ما زال ينفذ أحكاماً بالإعدام.

وقع على مناشدتنا لوضع حد لعقوبة الإعدام في بيلاروس على الموقع،

www.amnesty.org/50/campaigns/death-penalty

© Amnesty International / Dario Sarmadi

أعضاء الفرع الألماني لمنظمة العفو الدولية في حملة ضد عقوبة الإعدام في بيلاروس. أكتوبر/تشرين الأول 2011.

### هدفنا التالي: صناعة النفط

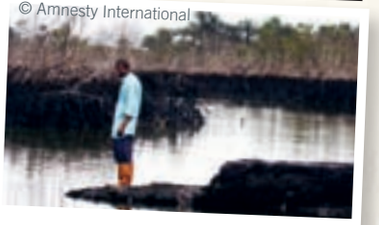

© Amnesty International

دأب راعي الأبرشية كريستيان ليكويا كباندبل على العمل في تربية الأسماك في بودو بدلتا النيجر. وقد دمّر التلوث النفطي في المنطقة مصدر عيشه. يناير/كانون الثاني 2011.

على الرغم من اعتراف «شل» بمسؤوليتها عن تلويث منطقة أغونيلاند، في دلتا النيجر، بكميات هائلة من النفط في 2008، إلا أن النفط ما زال موجوداً وما برح يدمر حياة المجتمعات المحلية.

وسنوجه الدعوة، في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرى إعدام الناشط البيئي النيجيري كين سارو- ويوا، إلى شركات التنقيب عن النفط كي تقوم بتنظيف دلتا النيجر.

زورا الموقع،

www.amnesty.org/50/campaigns/stop-corporate-abuse

### الضغط على رئيس الوزراء المصري يتواصل

من حق النساء المصريات أن يكن جزءاً من العملية السياسية في مصر.

تضامنوا مع حقوق المرأة في مصر على الموقع،

www.amnesty.org/50/campaigns/mena

العدالة للشعب الكونغولي – تابعوا الحملة على «تويتر»: @amnestyonline

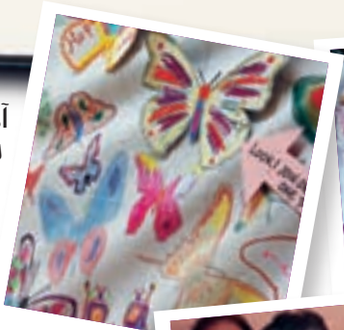

تحرك تضامني بشأن نيكاراغوا في 28 سبتمبر/أيلول.

جميع الصور © Amnesty International

### آلاف الفراشات «يطرن» إلى نيكاراغوا

أُرسل ما يربو على 50,000 فراشة إلى نيكاراغوا في سياق تحرك تضامني هائل في 28 سبتمبر/أيلول للمطالبة بوضع حد للحظر الشامل المفروض على الإجهاض في نيكاراغوا.

وتعليقاً على ذلك، قالت مارتا مونغويا، منسقة «التحالف النيكاراغوي للمراكز النسائية»، إن «خلق هذه الحالة من التضامن بين بلدان عديدة والعديد من البشر، عمل عظيم لمنظمة العفو، وآمل في أن يستمر ذلك ويتعزز».

لرؤية فراشات التضامن المرسلة من جميع أنحاء العالم وقراءة ردود نساء نيكاراغوا عليها، زوروا الموقع،

www.amnesty.org/50/campaigns/reproductive-rights

### سو سو نويه إلى الحرية

© www.dvb.no

أفرج في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011 عن سو سو نويه، التي كانت تقضي حكماً بالسجن لمدة سبع سنوات ونصف السنة في ميانمار، وذلك في إطار عفو عام عن السجناء.

**الشكر لجميع من شاركوا في الحملة من أجل الإفراج عنها.**

للاطلاع على آخر الأخبار والمعلومات والتحركات المتعلقة بحملات عيدنا الخمسين، زوروا الموقع،
www.amnesty.org/en/50/campaigns

© Pat and Fred Bennetts

# الماضي الدموي للبحرية الشيلية

**على مدى عقود، دأبت بات بينيتس على محاولة الحصول على اعتراف من البحرية الشيلية بالمسؤولية عن تعذيب وقتل أخيها، مايكل، في سبتمبر/أيلول 1973. وعلى الرغم من التستر والكذب، إلا أنها عاقدة العزم على النجاح.**

## تعرف

بات بينيتس وزوجها فريد كل شيء عن معنى الانتظار. أمضوا معظم سبتمبر/أيلول في انتظار سماع نتيجة الاستئناف المقدم إلى «المحكمة الشيلية العليا». وكرسا السنوات التسع الأخيرة لمعركة قانونية ضد البحرية الشيلية. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، جهدا من أجل تحقيق العدالة لشقيق بات، مايكل ودوارد. ففي أيلول/سبتمبر 1973، تعرض مايكل للتعذيب على أيدي أفراد قوات البحرية، حيث اعتقل على متن السفينة لا إزميرالدا، وفارق الحياة لاحقاً. وعلى طول الطريق، اضطرت أسرته إلى التعامل مع العديد من مساعي إخفاء الحقيقة والعقبات البيروقراطية.

يريد بات وفريد من البحرية الشيلية أن تعترف بمسؤوليتها عن وفاة مايكل. ويرفضان ترك القوات البحرية تلقي باللوم حصرياً على أفراد من ذوي الرتب الدنيا قاموا بالتعذيب والقتل. ويريدان أن تطال المساءلة على الجرائم أولئك الذين أصدروا الأوامر. كما يريدان أن تعترف البحرية بدورها في طوفان الرعب والاضطهاد الذي اجتاح شيلي في عام 1973 – السنة التي اغتصب فيها بينوشيه السلطة من الرئيس الاشتراكي سلفادور أليندي المنتخب ديمقراطياً.

تقول بات: «لعبت البحرية دوراً هاماً في الانقلاب. واستخدمت سفن البحرية كمراكز اعتقال وتعذيب. فقد تعرض مائة واثنا عشر شخصاً للتعذيب على متن الإزميرالدا وحدها». بينما تحدث الناجون من جلسات الاستنطاق على متن السفينة عن همجية الضرب والصدمات الكهربائية والاعتداء الجنسي التي تعرضوا لها.

كان عمر مايكل، الذي كان يحمل الجنسية البريطانية–التشيلية المزدوجة، 22 عاماً عندما سافر إلى شيلي في 1954. وأصبح كاهناً في عام 1961. وتقول بات: «تزايد وعي مايكل باطراد لمحنة العمال والفقراء الشيليين». إذ عاش مايكل وعمل في سيرو بلاسيريس، منطقة الطبقة العاملة في ميناء فالبارايزو، وكان ناشطاً في نقابات العمال وفي الحركة الاشتراكية.

© Dennis C. Cantrell/U.S. Navy

إلى اليمين: بات بينيتس وشقيقها مايكل ودوارد.
إلى اليسار: سفينة التدريب التابعة للبحرية الشيلية «TS Esmeralda (BE 43)» تدخل ميناء بيرل هاربور، هاواي، 2006.

## بحث عن الحقيقة

في وقت مبكر بعيد الانقلاب العسكري ليوم 11 سبتمبر/أيلول 1973، نادت مكبرات الصوت في الشوارع بأسماء أولئك المطلوبين للاستجواب في عهد النظام الجديد. وكان اسم مايكل بينها. وتتذكر بات: «في البداية، ذهب للمكوث مع صديق له، ولكنه عاد بعدها إلى منزله، قائلاً إنه لا يوجد لديه ما يخفيه». وفي الساعات الأولى من صباح 22 سبتمبر/أيلول، اعتقلت دورية تابعة للبحرية مايكل من منزله. وقيل للأسرة في وقت لاحق إنه تم القبض عليه وتوفي نتيجة جلطة في القلب.

ولكن وفي عام 1975، بدأت حقيقة أكثر إيلاماً في الظهور. إذ عثرت بات بمحض الصدفة على مقال في صحيفة الأوبزرفر البريطانية بعنوان «مقتل كاهن بريطاني على متن سفينة شيلية». كان هذا مروعاً لها. وتقول: «لم نسمع أبداً عن التعذيب في شيلي». سافرت بات وأسرتها إلى لندن والتقت باحثة في منظمة العفو الدولية. تضيف بات: «أظهرت لنا بطاقة فارغة تحمل اسم 'مايكل ودوارد'. وكانت خالية من أي معلومات». بيد أن الباحثة زودت الأسرة بأسماء منفيين شيليين يمكن أن يعرفوا معلومات أكثر، ولكنهم لم يحصلوا على الكثير. «بعد الانقلاب، جمد الخوف والهلع أوصال الناس. روّعهم. ولم نكن استثناء».

في 1986، توجه بات وفريد إلى شيلي. «تحدثنا إلى أكبر عدد ممكن من الناس الذين عرفوا عن مايكل. كان الوضع مخيفاً للغاية تحت حكم بينوشيه. كنا نشعر بأننا مراقبون».

رئيس أركان القوات البحرية رفض طلب بات بالاعتراف بما حدث على متن لا إزميرالدا. ورفضت الحكومة الشيلية طلبها اتخاذ إجراءات قانونية ضد سلاح البحرية. يقول فريد: «عوضاً عن ذلك، ظل الرؤساء المتوالون يثنون على البحرية الشيلية كسفير للنوايا الحسنة».

## مقارعة الأقوياء

في عام 2002، رفعت بات دعوى ضد سلاح البحرية. وتدريجياً، بدأت الحقائق في الظهور. «أخذ مايكل إلى جامعة سانتا ماريا في فالبارايسو، التي استخدمتها البحرية كثكنة لها. وهناك عذبوه. ثم نقل إلى الأكاديمية الحربية البحرية، حيث استمر تعذيبه. ثم نقل إلى ازميرالدا على نقالة». وشهد ضابط كبير أن مايكل توفي بعد ساعة من نقله إلى ظهر السفينة. ولاحظ الموظفون في مشرحة مستشفى البحرية أن الجثة كانت تحمل أثر رصاصة في الصدر. تقول بات: «في وقت لاحق، حاولوا القول إن مايكل لقي مصرعه في تبادل لإطلاق النار في الشوارع». كان يمكن أن يحدد التشريح السبب الحقيقي للوفاة، ولكن لم يتم العثور على جثة مايكل ابداً.

البحرية الشيلية مؤسسة قوية. يوضح فريد: «يأتي ضباط البحرية من المستويات العليا من المجتمع الشيلي. وللبحرية سيطرة كبيرة على فالبارايسو المبتلاة بالفقر. فهي توفر ما لا يقل عن 50 في المائة من فرص العمل هناك. والعديد من القضاة لديهم صلات قربى وثيقة مع البحرية». وقد جعلت القضية بات وفريد محط عداء الكثيرين في فالبارايسو والمناطق المحيطة بها، ووصلت المواجهات خارج المحكمة في إحدى المرات حداً مقلقاً – حيث أحاط بهما أنصار البحرية ولم يتمكنا من مغادرة المكان إلا برفقة الشرطة.

كان سير القضية بطيئاً للغاية. ويقول بات وفريد إن الملفات في أرشيف وزارة الداخلية في شيلي كانت ناقصة وجرى التلاعب بها بقصد إخفاء المعلومات. وتم استبدال القضاة المسؤولين عن التحقيق مرتين: إذ حاول القاضي الأول إغلاق ملف القضية بعد سنتين. أما القاضي الثاني، الذي يصفه فريد بأنه «شخص شجاع وصاحب ضمير»، فتلقى تهديدات بالقتل، واحتاج إلى حماية الشرطة. بينما قرر القاضي الثالث إسقاط جميع التهم الموجهة ضد 19 من أفراد البحرية الـ 29 المقدمون للمحاكمة، رغم وجود أدلة على ذنبهم. ووجهت إلى العشرة المتبقيين تهمة الاختطاف فقط. وأمل بات وفريد في أن تنقض المحكمة العليا هذا القرار. بيد أنها رفضت في أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2011 شكواهم.

بالنسبة لبات وفريد ليست هذه هي نهاية القصة ويعتزمان متابعة القضية خارج شيلي. يقول فريد: «تعترف البحرية الشيلية بأن جرائم وقعت في عام 1973، ولكنهم يقولون إن الأفراد الذين ارتكبوها لم يتصرفوا بناء على أوامر. ولكن الأوامر كانت قد صدرت من القيادة العليا للبحرية. وهي التي خططت وأشرفت على الجرائم. وقد شهد الناس على ذلك في المحكمة. نريد منهم أن يعترفوا بالمسؤولية. ونريد كذلك أن تعترف البحرية بحق صغار الضباط في عصيان الأوامر الجنائية ضماناً لعدم تكرار الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية مرة أخرى. وفيما يستمر كفاحهما، يتواصل الترحيب بالأزميرالدا في موانئ شتى في العالم.

### بادروا بالتحرك الآن

يحض بات وفريد قراء «النشرة الإلكترونية» على المبادرة بالتحرك لضمان وفاء شيلي بواجباتها الدولية حيال حقوق الإنسان.

يرجى الكتابة إل السلطات الشيلية لحثها ولجعل البحرية الشيلية تعترف بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت على متن «الإزميرالدا» في الأسابيع التي تلت انقلاب 1973 العسكري.

وادعوها أيضاً إلى ضمان تقديم المسؤولين عن تعذيب الأب مايكل ودوارد، بمن فيهم من أصدروا الأوامر بذلك، إلى ساحة العدالة.

وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Dr. Sebastián Piñera Echenique
Presidente de la República
Palacio de la Moneda
Santiago de Chile
Chile

# تحديث لمناشدات عالمية

## عماد الدين باغي

© Private

نال ناشط حقوق الإنسان الإيراني عماد الدين حريته. وكنا، في العام الماضي، قد نشرنا مناشدة على نطاق العالم بأسره دفاعاً عنه (أبريل/ نيسان – مايو/ أيار 2010)، وتجاوبتم بالاتصال بالسلطات الإيرانية للمطالبة بفك أسره.

وعقب الإفراج عنه، أبلغ عماد الدين باغي منظمة العفو الدولية أن إخلاء سبيله ليس نهاية الحكاية، نظراً لأن العديد من الإيرانيين ما زالوا وراء القضبان دون وجه حق. ولدى الإفراج عنه من السجن، قال لرفاق سجنه: «مع أنني ذاهب، سيبقى نصف وجودي في السجن معكم».

وتعليقاً على نيل الناشط الإيراني حريته، قال مالكم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: «نحن سعداء بالطبع بالإفراج عن عماد الدين باغي، ولكن ما كان ينبغي أبداً أن يسجن في المقام الأول، فقد كان سجين رأي محتجزاً لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والانضمام إلى الجمعيات، ولعمله من أجل حقوق الإنسان ونشاطه الصحفي».

## منصور أوسانلو

© ITF

أفرج من سجن رجائي شهر عن النقابي العمالي القيادي الإيراني منصور أوسانلو، الذي أطلقنا مناشدة عالمية للإفراج عنه في عدد أبريل- نيسان/ مايو- أيار من نشرتنا في 2 يونيو/ حزيران 2011. ومع أن السبب الذي ذكرته السلطات ابتداء للإفراج عنه هو منحه «إجازة مرضية»، إلا أننا سعداء بالإشارة إلى أنه لم يعد إلى السجن حتى وقت كتابة هذا التقرير.

ومنصور أوسانلو هو رئيس نقابة العاملين في شركة باصات طهران والضواحي، وقد عمل على بناء حركة نقابية مستقلة وقوية في إيران. وقضى عدة فترات من السجن وواجه المضايقة والترهيب على يد السلطات الإيرانية نتيجة لأنشطته النقابية المشروعة.

## هل كتبت رسالة استجابة لمناشدة من النشرة الإلكترونية؟

لربما تلقيت رداً من السلطات أو من شخص معرض للخطر؟ إذا ما حدث ذلك، نود أن نسمع منك. يرجى إرسال القصص ونسخاً من أية مراسلات تلقيتها إلى العنوان المدرج في بداية النشرة.

© Georgia Department of Corrections

© Amnesty International/KREUCK

© Laurent HINI

rnational

© André Corvin Photography

Scott Langley

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

## ما بيدك أن تفعله؟

أظهر النشطاء حول العالم أنه يمكن مقاومة القوى الخطرة التي تقوض حقوق الإنسان. فكن جزءاً من هذه الحركة. وحارب أولئك الذين يبثون الخوف ويزرعون الكراهية.

انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمية تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ساعدنا على إحداث تأثير.

## ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

أنا مهتم بتلقي مزيد من المعلومات حول الانضمام إلى عضوية منظمة العفو الدولية.

**الاسم**

**العنوان**

**البلد**

**البريد الإلكتروني**

www.amnesty.org

يرجى إعادة هذه الاستمارة إلى مكتب منظمة العفو الدولية في بلدك.

وللاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية **www.amnesty.org/en/worldwide-sites**

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

وللقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية:
**www.amnesty.org/en/join**
حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الأسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك ابعث برسالة إلى:
Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

وكي تصبح عضواً دولياً ينبغي أن توافق على مدونة قواعد سلوك للأعضاء الدوليين. وتتوافر المدونة باللغات الأربع نفسها في:
www.amnesty.org/en/code-of-conduct

© Private

أعدمت ولاية جورجيا، بالولايات المتحدة، تروي ديفيس (إلى اليمين) في 21 سبتمبر/أيلول 2011. وكان عمره 42 سنة آنذاك بعد أن ظل ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه منذ 1991. وكان سبعة من الشهود التسعة الرئيسيين في محاكمته قد تراجعوا عن شهاداتهم أو غيروها، وزعم بعضهم أنهم أدلوا بشهاداتهم تحت الإكراه من جانب الشرطة. وقد كافح ناشطون من مختلف أنحاء العالم من أجل نقض حكم الإعدام الصادر بحق تروي ديفيس. وفي مناشدتها للناس كي لا يتخلوا عن الأمل في إنقاذه، قالت شقيقة تروي الكبرى، مارتينا كوريا (الصورة أقصى اليمين بالأزرق): إذا استطعتم أن تجعلوا ملايين الأشخاص يقفون في وجه هذا، فسيغدوا بإمكانكم أن تضعوا حداً لعقوبة الإعدام».

© Pierre-Yves Brunaud / Picturetank pour Amnesty International

© Amnesty International/Kristin Rødland

© Amnesty Inte

© Amnesty International

© Amnesty International

«أي معنى في أن
تعيش قلة منا في رغد
وتغلق أفواهها
بينما تواصل الحكومة
انتهاك حقوق
المواطنين الآخرين؟»

الناشط الصيني ماو هينغبينغ، الصفحة 13

منظمة العفو الدولية